

على الخلاف

2810 شيكات مفقودة من حسابات



ينتظر أن تطلب وزارة المال مساعدة مصرف لبنان في التحقيق (أرشيف)



تبدو سجلات وزارة المال كمغارة علي بابا، أو كما لو أنها نُطمت لتثبت أن الأرقام في لبنان ليست أكثر من «وجهات نظر». الجديد في هذا الإطار هو فقدان أكثر من 2800 شيك، مسحوبة من حساب الخزينة العامة، ومجهولة القيمة ووجهة الاستخدام

حسن علق

ليست وزارة المال جسماً غريباً عن غيرها من سائر الإدارات الرسمية. هي تشبه الدولة اللبنانية المفتوحة أبوابها للنهب وسوء الإدارة. رغم ذلك، ثمة من يريد تصويرها كجزيرة «فوق الشبهات»، وسط بحر الفساد. منذ أكثر من عام، بدأت أخبار تلك الوزارة تخرج إلى العلن. لجنة المال والموازنة فتحت سجلات الوزارة على مصراعها. ورغم أن بعضاً من النقاش الدائر أخذ منحى

سياسياً، ورغم أن القوى التي تولت وزارة المال منذ ما بعد اتفاق الطائف وضعت كل ما يُقال في خانة «الكيدية السياسية»، فإرضاء طوقاً من التقديس حول حسابات المالية العامة، فإن في ملفات وزارة المال ما يجدر التوقف عنده، ووقائع يصعب تجاوزها.

تبدأ الأمور من الشكل. بعض الحسابات المتعلقة خاصة بالضرائب، يُتاح لعشرات الأشخاص الاطلاع عليها والتلاعب بها من دون ترك أي أثر. تغييب واستبعاد المدير العام للوزارة، ومركزة الإدارة بين أيدي مستشاري برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويوماً بعد آخر، يكتشف فريق وزير المال محمد الصفدي أن الإدارة مترهلة إلى حد لا يمكن وصفه سوى بأنه «لا يُصدّق»، على حد قول أحد العاملين في الوزارة. ترهل يكتشفه الصفدي داخل المباني التي بدأ يجول عليها في المناطق اللبنانية، أو في المباني المركزية في بيروت.

هذا الترهل يصفه أحد المطلعين على شؤون الوزارة بأنه حول المالية العامة، من الناحية المحاسبية، إلى ما يُشبه «دفاتر دكان الحي». لا حسابات ممسوكة بدقة، ولا آليات تدقيق تسمح بالعودة إلى ما هو مشكوك فيه.

وجديد ما أنتجه هذا الواقع هو ما كشفته مصادر في وزارة المال، لناحية فقدان سجلات 2810 شيكات عائدة للفترة الممتدة بين عامي 1997 و2009. وهذه الشيكات صادرة عن مديرية الخزينة، ومسحوبة على حساب الخزينة المفتوح لدى مصرف لبنان. وبموجب هذه الشيكات، تُصرف أموال الأمانات والكفالات و«رديات» الضرائب والرسوم المستوفاة من دون وجه حق. وهذه الشيكات، تكون منمظمة في دفاتر خاصة داخل المديرية. وأكدت المصادر أن الكشف على هذه الدفاتر بين اختفاء 2810 شيكات، وفقاً للاتّي:

عام 2009: 115 شيكاً، عام 2008: 153، عام 2007: 243، عام 2006: 208، عام 2005: 294، عام 2004: 134، عام 2003: 221، عام 2002: 193، عام 2001: 269، عام 2000: 264، عام 1999: 298، عام 1998: 161، عام 1997: 257.

وقد اطلعت «الأخبار» على جداول بالأرقام العائدة للشيكات «الضائعة» في كل عام على حدة. واللافت أن هذه العملية خارقة للجهود السياسية التي تحكمت بوزارة المال. والشيكات غير معروفة القيمة ولا وجهة الاستخدام.

ففي مديرية الخزينة، لم ترد أرقام هذه الشيكات في الدفاتر المخصصة لها. وبالأسفل، من غير الثابت ما إذا كانت هذه الشيكات قد صُرّفت أو لا. فبين وزارة المال ومصرف لبنان، ثمة آلية تسمح بتضييع فيل، وخاصة أن مصرف لبنان كان يصرف أحياناً كل 30 معاملة دفعة واحدة.

كذلك فإن هذه الشيكات لم تُصنّف ضمن خانة الشيكات الملعاة. ففي مديرية الخزينة، سجلات خاصة بالشيكات التي تحصل أخطاء خلال تنظيمها.

وبحسب المتبع، يوسم الشيك في هذه الحالة بعبارة «ملغى»، ويُحفظ مع «أرومته»، مع تحديد أسباب الغائه. مصدر مسؤول في وزارة المال أكد لـ«الأخبار» وجود شيكات مفقودة، على مدى السنوات الماضية، مشيراً إلى احتمال أن تكون السنوات السابقة لعام 1997 قد شهدت بدورها «تضييع» شيكات. لكن المصدر بلفت إلى ضرورة التعامل مع هذه القضية بواقعية، من خلال فتح تحقيق جدي يكشف وجهة هذه الشيكات، ويلفت المصدر إلى أن

تقرير

سجناء رومية غاضبون: أعذر من أنذر

لم يمرّ سقوط اقتراح قانون خفض السنة السجنية مرور الكرام. السجناء وأهاليهم بدأوا التحركات لرفض ما جرى، مطالبين بكل ما يمكنه أن يحسّن أوضاعهم المأسوية. التحركات بدأت على نطاق ضيق أمس، لكن السجناء يهددون بالتصعيد. أما النواب، فلم يقطعوا جميعاً الأمل بتمرير اقتراح القانون

محمد نزال

بدأ النائب غسان مخيبر أمس كمن تلقى صدمة. هو لم يفهم كيف لزميل له، في الكتلة نفسها، أن يرفض إقرار قانون خفض السنة السجنية في مجلس النواب؟ «صراحة، لا أعرف لماذا فعل ذلك الآن عون». يقولها مخيبر، قبل أن يجزم بأن موقف عون هو رأي شخصي، لا رأي تكتل «التغيير والإصلاح». وبعيداً عن اختلاف الآراء بين أعضاء الكتلة الواحدة، يستغرب مخيبر «قصر

النظر لدى بعض المسؤولين، فرفض الاقتراح كان غير منصف إطلاقاً. ولكن على أي حال، لقد خسرن معركة، لكننا لم نخسر الحرب». هكذا، أظهر النائب الذي قضى وقتاً طويلاً في دراسة الاقتراح في لجنة الإدارة والعدل، كماً من الغضب تجاه «الذين يخوضون في مواضيع هم ليسوا من متابعتها، ومن مختلف الكتل، فتراهم يزايدون على سواهم في القانون، وينسون أن السجن اللبناني تعيش حالة استثنائية من الظلم وتفقر إلى كثير من معايير حقوق الإنسان».

من جهة ثانية، بدا أن ما توقعته «الأخبار» لناحية ردود فعل السجناء وأهاليهم قد بدأت بالظهور. فقد قطع عدد من المحتجين على إسقاط الاقتراح طريق المطار، عصر أمس، بالإطارات المشتعلة والحاويات المعدنية. أدى هذا الأمر إلى زحمة سير خانقة، فالاحتجاج دام نحو ساعتين وقبل موعد الإفطار، تدخلت بعدها دورية من القوى الأمنية وأعدت فتح الطريق بالقوة.

ولأنهم «في الهم سجناء» وتوحدهم المطالب، قطع عدد من أهالي الموقوفين الإسلاميين الطريق الدولية في منطقة البداوي (الشمال) التي تربط طرابلس بعكار والحدود السورية. رددوا هتافات تطالب الحكومة والقضاء بضرورة بت ملفات أبنائهم الموقوفين منذ نحو

4 سنوات دون محاكمة. كما دعوا إلى تعيين هيئة المجلس العدلي الشاغرة منذ سنوات، والتي أحال عليها مجلس الوزراء في حكومة فؤاد السنيورة عشرات الملفات بعد تفجير التل والبصاص في طرابلس. وأكد الأهالي أن الكثير من الموقوفين الإسلاميين «لا علاقة لهم، لا من قريب أو من بعيد، بالأعمال التفجيرية والتخريب، وأن الكثير منهم لا يستدعي توقيفهم أكثر من سنة أو سنتين، وذلك استناداً إلى الأحكام التي أصدرتها المحكمة العسكرية خلال العام الماضي في قضايا مماثلة». هكذا، يبدو أن السجناء الإسلاميين أقل ضرراً من سواهم في عدم خفض السنة السجنية إلى 9 أشهر، ذلك لأن قسماً كبيراً لا أحكام قضائية بحقهم، وبالتالي فإن مشكلتهم الأساس هي التأخير في بت المحاكمات، وهذه المشكلة «العقيمة» في لبنان يكون سببها تارة قاض «قليل المرؤة» أو غياب تعيينات وشغور مراكز تارة أخرى. ويعترض هؤلاء الموقوفون اليوم على عدم سنّ نواب الأمة أيّ قوانين بديلة تحل مشاكلهم، طالما أنهم رفضوا الاقتراحات الموضوعية، فهم «كمن لا يريد أن يرحم ولا يريد لرحمة الله أن تنزل على أحد».

من جهته، لفت وزير العدل شكيب قرطباوي إلى أن المطلوب هو «سياسة

عقابية شاملة للتعامل مع السجناء، الذين هم بشر ولهم حقوق، وذلك بعيداً عن عقلية «الترقيع» التي يلجأ إليها كل مرة في لبنان». وذكر قرطباوي في حديث مع «الأخبار» بأهمية تسريع المحاكمات، التي «يمكنها أن تحل مشكلة الموقوفين»، وأعداً بإيلاء هذه المسألة أهمية قصوى من منطلق خبرته في هذه المشكلة.

وفي السياق نفسه، علمت «الأخبار» أن أهالي الموقوفين الإسلاميين يعتزمون تنفيذ اعتصام تضامني مفتوح في طرابلس مع أبنائهم، الذين أعلنوا أمس إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على «عدم إقرار مجلس النواب قانون خفض السنة السجنية، إضافة إلى التأخير في بت المحاكمات ومنع الأهالي من زيارة أبنائهم في سجن رومية». وأوضح الشيخ نبيل رحيم، أحد أبرز الموقوفين الإسلاميين الذي أطلق سراحه قبل أيام، والذي يتواصل مع رفاقه السابقين الباقين في سجن رومية، أن هذه الخطوات «تأتي بهدف الضغط على مجلس النواب قبل جلسة يوم الأربعاء المقبل، لدفعه إلى النظر مجدداً باقتراح قانون خفض سنة السجن».

من جهتهم، أعلن سجناء رومية في بيان نشره، أمس، عبر سفير حقوق الإنسان علي عقيل خليل، أنهم باثروا «إضراباً سلمياً عن الطعام، يليه خطوة

تصعيدية، مكررين مطالبنا السابقة التي على أساسها، وبوعد من الوزير زياد بارود والنائب غسان مخيبر والعميد جبران (قائد الدرك صلاح جبران)، علقنا الإضراب سابقاً». البيان الصادر بعد مشاورات بين السجناء في المنبئين «د» و«ب» تضمن دعوة إلى كل الهيئات والمنظمات، المحلية والدولية، للقدوم إلى السجن وفتح أبواب الزنازين «لنقل حقيقة ما يجري، محملين الدولة اللبنانية كامل المسؤولية عما سيحدث... وقد أعذر من أنذر».

وفي سياق ردود الفعل، انتقد مركز

هل يبصر السجناء قانون خفض السنة السجنية؟ (أرشيف)

